S/2021/151

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
17 February 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 17 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 2374 (2017) بشأن مالي

بصفتي منسق فريق الخبراء المعني بمالي، المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 2374 (2017)، والممددة ولايته بقرار المجلس 2541 (2020)، أتشرف بأن أحيل طيه، وفقا للفقرة 4 من القرار 2541 (2020)، تقرير منتصف المدة عن أعمال الفريق.

وأرجو التفضل بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على نص هذه الرسالة وعلى التقرير وتعميمهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) ألبير **باروميه**
منسق فريق الخبراء المنشأ
عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي

(توقيع) روبن **دي كونِنغ**
خبير

(توقيع) سناء **الحكيم**
خبيرة

(توقيع) أوريليان **لوركا**
خبير

240221 230221 21-01142 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بمالي

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات أساسية 3

ثانيا – تدابير الجزاءات 4

ثالثا – الملاحظات على المستوى الوطني 6

ألف – إشراك الجماعات المسلحة في الحكومة الانتقالية وتسلّم عسكريين مراكز رئيسية لتنفيذ الاتفاق 6

باء – الخلاف حول توزيع المقاعد في المجلس الوطني الانتقالي 6

جيم – التحضير للانتخابات في منطقتي تاوديني وميناكا وفي دائرتي المسترات وأشيبوغو 7

دال – إعادة تفعيل إطار التشاور بين الماليين وإعادة وزارة المصالحة الوطنية لتكون هيئة التنسيق الحكومية لتنفيذ الاتفاق 8

هاء – العثرات التي تعترض تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بموجب الاتفاق 8

واو – الشواغل الإنسانية فيما يتعلّق بتنفيذ الاتفاق 9

رابعا – الملاحظات على المستوى دون الوطني 10

ألف – الشواغل الإنسانية العامة 10

باء – كيدال: تجدد التنافس بين فصائل الائتلاف بشأن أغيلهوك 11

جيم – ميناكا: الائتلاف يعيد بسط سيطرته 13

دال – غاو: المصالح الاقتصادية تدفع بالمنافسة بين الجماعات المسلحة وتحثّها على التنسيق 14

هاء – تمبكتو: اندلاع أعمال العنف في لرنب ومحاولة ائتلاف شعب أزواد وهوكا هوكا أغ الحسيني توسيع نطاق نفوذهما 16

المرفقات* 19

* تُعمّم المرفقات باللغة التي قُدّمت بها فقط ودون تحرير رسمي.

أولا - معلومات أساسية

الولاية والسفر والتعاون

1 - قرر مجلس الأمن، بموجب قراره 2541 (2020)، أن يجدد حتى 31 آب/أغسطس 2021 التدابير المبينة في الفقرات 1 إلى 7 من القرار 2374 (2017). ويتألف نظام الجزاءات المنشأ بموجب القرار 2374 (2017) من حظر السفر وتجميد الأصول، وينطبق على الأفراد و/أو الكيانات الذين تحددهم اللجنة باعتبارهم مسؤولين عن الإجراءات أو السياسات التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في مالي، أو متواطئين في هذه الإجراءات أو السياسات، أو مشاركين فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفي القرار 2541 (2020) طلب المجلس إلى الأمين العام أن يعيد إنشاء فريق الخبراء ومدد ولايته، على النحو المبين في الفقرات 11 إلى 15 من القرار 2374 (2017)، حتى 30 أيلول/سبتمبر 2021.

2 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل الفريق في ظروف صعبة جدا، فاقمتها الاضطرابات السياسية في مالي وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأدى الانقلاب الذي وقع في آب/أغسطس 2020 إلى تغيير كامل في القيادة السياسية المالية. ومن ثم، كان من الأهمية القصوى للفريق أن يزور البلد وأن يتحاور مع السلطات الانتقالية. غير أن الفريق لم يتمكن من السفر إلى مالي، ولا إلى أي مكان آخر، منذ 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وهو تاريخ تعيين أعضائه.

3 - وقد تعذّر السفر الذي كان مقررا إلى عدة عواصم أوروبية في تشرين الأول/أكتوبر بسبب تأخر الأمين العام في تعيين أعضاء الفريق. وكان من المزمع بداية السفر إلى مالي في الفترة من 26 تشرين الأول/أكتوبر إلى 8 تشرين الثاني/نوفمبر، ثم تأجّل السفر مرّة أولى ليصبح من 16 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر، وتأجّل مرّة أخرى ليصبح من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 12 كانون الأول/ديسمبر بسبب ترتيبات السفر المعقّدة التي تعذّر تجهيزها في الوقت المناسب.

4 - وفي نهاية المطاف أُلغيت البعثة المقررة في كانون الأول/ديسمبر بسبب إطالة فترة الحجر الصحي الإلزامي في آخر لحظة من 7 أيام إلى 14 يوما، وفقا للمعلومات الواردة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى الفريق في 23 تشرين الثاني/نوفمبر. وطلب الفريق من البعثة المتكاملة أن تعيد النظر في هذا التغيير المفاجئ، مشددا على أن تغيير فترة الحجر الصحي سيحول دون قيام الفريق بتنفيذ الولاية التي كلّفه بها لمجلس الأمن. ورفضت البعثة القبول بالعودة إلى حجر صحي مدته سبعة أيام أو إعفاء الفريق من هذا التدبير الذي فرضته على نفسها، رغم وجود سوابق استُثني فيها من شروط الحجر الصحي مسؤولو الأمم المتحدة المقيمين في نيويورك الذين سافروا إلى مالي في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020.

5 - ونتيجة للقيود المفروضة على السفر المذكورة أعلاه، لا يستطيع الفريق أن يقدم إلى اللجنة تقريرا عن منتصف المدة يتمشى مع المعايير المعمول بها في الفريق، بنتائج مفصلة في كل مجال من مجالات خبرة الخبراء. وعوضا عن ذلك، يقدم الفريق تقريرا موجزا، يعرض فيه معلومات مستكملة عن تنفيذ الجزاءات ويبرز المستجدات السياسية والأمنية الرئيسية المتصلة باتفاق السلام والمصالحة في مالي والأطراف الموقعة عليه، وكذلك بالأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات وبأولئك الذين وردت أسماؤهم في التقارير السابقة للفريق، على الصعيدين الوطني والإقليمي.

المنهجية

6 - يسعى الفريق إلى ضمان الامتثال للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات في تقريره المؤرخ كانون الأول/ديسمبر 2006 (انظر S/2006/997، المرفق). ومع أن الفريق ينوي أن يُبدي أكبر قدر ممكن من الشفافية، فإنه يحجب المعلومات المحدِّدة لهوية المصادر في الحالات التي يمكن أن يؤدي فيها الكشف عن هوية تلك المصادر إلى تعريضها هي أو غيرها إلى مخاطر غير مقبولة تهدد سلامتها.

7 - ويلتزم الفريق بنفس القدر بأعلى درجات الإنصاف، وسيعمل جاهدا لكي يتيح للأطراف، حيثما يكون ذلك مناسبا وممكنا، أي معلومات واردة في التقرير قد تُنسب إلى تلك الأطراف، لاستعراضها والتعليق عليها والرد عليها في غضون فترة زمنية محددة[1].

8 - ويحافظ الفريق على استقلالية عمله في مواجهة أي جهود ترمي إلى الانتقاص من حياده أو تصويره بمظهر المتحيز. وقد وافق الفريق على نص هذا التقرير بتوافق الآراء قبل إحالته إلى رئيس مجلس الأمن.

ثانيا - تدابير الجزاءات

9 - حصل الفريق على معلومات تفيد بأن الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات التي وضعتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي واصلوا السفر طوال الفترة المشمولة بالتقرير، في انتهاك لحظر السفر.

10 - وردا على طلب الفريق الحصول على معلومات، أكدت السلطات الموريتانية سفر محمد ولد متالي (MLi.008) إلى نواكشوط في الفترة من 28 إلى 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 مع ثلاثة أعضاء من ائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 بالجزائر العاصمة. وكان السبب المعلن لسفره هو الاجتماع بالسلطات الموريتانية، في إطار المشاورات الدورية مع أعضاء الائتلاف، نظرا لمساهمة موريتانيا في عملية السلام ومتابعة الاتفاق.

11 - وفي رسالة متابعة موجهة إلى حكومة موريتانيا، أشار الفريق إلى أن مجلس الأمن، في الفقرة 3 من القرار 2374 (2017)، أكّد أن انتهاكات الحظر المفروض على السفر يمكن أن تقوّض السلام

(1) في 12 آذار/مارس 2020، اجتمع الفريق مع محمد بن أحمد مهري (MLi.007)، المعروف أيضا باسم روغي، لمناقشة أسباب إدراج اسمه في قائمة الجزاءات. ونفى روغي تورطه في الاتجار بالمخدرات. وفيما يتعلق بتورطه المزعوم في الاتجار في غينيا - بيساو، ادعى أنه سافر إلى هناك لتقديم طلب للحصول على جواز سفر دبلوماسي واستقل سيارة متجهة إلى هناك من داكار في 4 آذار/مارس 2019 وتصادف وجود عمر ولد محمد فيها (انظر S/2019/636، الفقرة 110). وفي 23 أيلول/سبتمبر 2020، وجه روغي رسالة إلى الفريق ينفي فيها مرة أخرى تورطه في الاتجار بالمخدرات (انظر المرفق 1). وفي إطار إعداد تقريره النهائي في عام 2020، تواصل الفريق مع كيبا سانغاري لاستطلاع آرائه بشأن الأحداث المبينة في ذلك التقرير (S/2020/785/Rev.1، ص 8 والفقرة 26). وأبلغ الفريق بأن أي تواصل معه سيتم بشكل رسمي من خلال السلطات المالية. وقد أحيط الفريق علما بمذكرة حكومية تتضمّن دحضا للنتائج التي توصل إليها الفريق في تقريره النهائي السابق (S/2020/785/Rev.1)، بما في ذلك تلك المتعلقة بكيبا سانغاري، ولكن الفريق لم يستلم المذكرة من السلطات المالية، ولا يمكنه تقييمها، وبالتالي يمتنع عن ضمها أو التعليق عليها هنا. وفي 16 أيلول/سبتمبر، وجّهت حكومة المغرب رسالة إلى الفريق ردا على ما جاء في تقريره النهائي وأكّدت فيها تعاونها التام معه.

أو الاستقرار أو الأمن في مالي، ولاحظ أنه يجوز للجنة أن تعتبر الأفراد الذين يقومون عن علم بتيسير سفر فرد مدرج اسمه في القائمة في انتهاك لحظر السفر، مستوفين لمعايير الإدراج المنصوص عليها في هذا القرار. وذكّر الفريق أيضا بالفقرة 2 (ج) من القرار نفسه التي تنص على أن تدابير حظر السفر لا تسري عندما تقرر اللجنة، على أساس كل حالة على حدة، أن الإعفاء سيعزز أهداف السلام والمصالحة الوطنية في مالي والاستقرار في المنطقة. وبالتالي، تُذكّر السلطات الموريتانية بالتزامها إرسال طلب إعفاء إلى اللجنة وانتظار موافقتها قبل السماح بدخول الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات.

12 - وفيما يتعلق بمحمد بن أحمد مهري (MLi.007)، المعروف أيضا باسم روغي، الذي سافر أيضا إلى موريتانيا في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وكذلك في آذار/مارس 2020 وفقا للمعلومات التي تلقاها الفريق، (انظر S/2020/785/Rev.1، الفقرة 128)، فقد ذكرت السلطات الموريتانية أنها لم تسجل دخوله إلى أراضيها.

13 - وفيما يتعلق بتنفيذ تجميد الأصول، ومنذ إدراج أولى الأسماء في قائمة الجزاءات في 20 كانون الأول/ديسمبر 2018، وجّه الفريق أربع رسائل إلى السلطات المالية للاستفسار عن المدفوعات الحكومية المحتملة لجميع الأفراد الثمانية الخاضعين للجزاءات، مما قد يشكل انتهاكا لمعيار الجزاءات 8 (ج) من القرار 2374 (2017)، والاستفسار عن الخطوات المتخذة لتحديد الأصول التي يملكها الأفراد الخمسة الخاضعين لتدبير تجميد الأصول وتجميدها فعليا. ولم يتلق الفريق أي رد على هذه الرسائل.

14 - وكما كان الحال بالنسبة لعضو البرلمان السابق محمد ولد مَتالي (MLi.0008)، يبدو أن هناك خطر انتهاك نظام الجزاءات من خلال تقديم الدعم و/أو التمويل (أي شكل من أشكال الأجر المادي أو المالي أو التعويض) إلى شخص مدرج اسمه في قائمة الجزاءات، فيما يتعلق بمحمد عثمان أغ محمدون (MLi.003) الذي عُيِّن في 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 عضوا في المجلس الوطني الانتقالي، وهو برلمان المرحلة الانتقالية (انظر الفقرة 23 أدناه).

15 - ويعتزم الفريق كذلك أن يواصل التحقيق على وجه التحديد فيما إذا كانت مشاركة محمد عثمان في حلقات العمل أو المؤتمرات أو الحلقات الدراسية مؤخرا قد تعتبر دعما أو تمويلا من هذا القبيل[2]. ويذكّر الفريق بأن مجلس الأمن أكد في الفقرة 5 من قراره 2531 (2020) أن الأفراد والكيانات المدرجة في قائمة الجزاءات لن تستفيد من أي دعم مالي أو تشغيلي أو لوجستي من كيانات الأمم المتحدة المنتشرة في مالي.

16 - وفي غياب رد من السلطات المالية، وجه الفريق أيضا رسائل إلى اثنتي عشرة مؤسسة مالية ممثلة في مالي، لإبلاغها بخمسة من الأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات خاضعين لتجميد الأصول، وطلب الحصول على أي معلومات مصرفية متاحة لديها عن الأفراد المعنيين. وقد ردّ مصرفان حتى الآن، لكنهما لم يحددا أي حسابات تخص أيا من الأفراد الخمسة.

17 - وترد معلومات عن أنشطة أحمدو أغ أسريو (MLi.001) وهوكا هوكا أغ الحسيني (MLi.005) ومعلومات إضافية عن محمد عثمان في الفقرات 44 و 60 و 24.

(2) على سبيل المثال، في 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، حضر محمد عثمان أغ محمدون، بصفته الأمين العام لائتلاف شعب أزواد، حلقة عمل بشأن الإصلاح الدستوري في فندق شيراتون في باماكو، يقال إنها كانت من تنظيم منظمة دولية مقرها السويد، هي المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

ثالثا - الملاحظات على المستوى الوطني

ألف - إشراك الجماعات المسلحة في الحكومة الانتقالية وتسلّم عسكريين مراكز رئيسية لتنفيذ الاتفاق

18 - في 12 أيلول/سبتمبر 2020، اعتمدت الجهات المعنية في مالي ميثاقا انتقاليا يعترف باتفاق السلام والمصالحة في مالي. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020[3]، عيّن رئيس العملية الانتقالية، باه نْداو، حكومة من 25 وزيرا، ضمّت للمرّة الأولى ممثلين عن الجماعات المسلحة[4]. وعُيّن أيضا ممثلون عن جماعات مسلحة عديدة أخرى في عدة مناصب حكومية غير وزارية، بما في ذلك في مكتب الرئيس.

19 - وقد تولّى ضباط عسكريون حقائب وزارية لها أهمية محورية في تنفيذ الاتفاق. فقد تولّى المقدم عبد الله مايغا وزارة إدارة الأراضي واللامركزية في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وتشرف هذه الوزارة على إصلاحات الأراضي والانتخابات، وإلى حد ما، على الإصلاحات الدستورية. وقد أنشأت اللجنة الوطنية للانتخابات في الدوائر الانتخابية الجديدة، بما في ذلك في منطقتي تاوديني وميناكا، فضلا عن دائرتي المسترات وأشيبوغو.

20 - وتولّى العقيد الركن إسماعيل واغي، المتحدث السابق باسم اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب التي قادت الانقلاب، وزارة المصالحة الوطنية. وتنسّق هذه الوزارة مع الحكومة تنفيذ الاتفاق. وفي 18 كانون الأول/ديسمبر 2020، وقّع وزير المصالحة الوطنية، باسم الحكومة، خريطة طريق جديدة لتنفيذ الاتفاق خلال الفترة الانتقالية التي ستستغرق ثمانية عشر شهرا.

21 - ومن بين الأفراد العشرين الذين عُيّنوا محافظين في المناطق 13 ضابطا عسكريا، من بينهم العميد كيبا سانغاري، الذي ذكره الفريق في تقريريه السابقين لانتهاكه نظام الجزاءات (S/2020/785/Rev.1، الفقرة 26، و S/2020/158/Rev.1، الفقرتان 36 و 37). وفي السابق، لم يتجاوز عدد الضباط العسكريين من المحافظين ثلاثة، في موبتي وغاو وكليكورو. والآن، يحكم ضباط من الجيش أو الشرطة أربع من المناطق الخمس في الشمال (تمبكتو وتاوديني وغاو وكيدال)[5].

باء - الخلاف حول توزيع المقاعد في المجلس الوطني الانتقالي

22 - رغم صدور توزيع مقاعد المجلس الوطني الانتقالي على العسكريين والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني في مرسوم رئاسي مؤرّخ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، لم يعلن رئيس الحكومة الانتقالية عن التعيينات إلا في 3 كانون الأول/ديسمبر 2020. واعترضت حركة تحرير أزواد والفصيل المتحالف

(3) مرسوم تعيين أعضاء الحكومة رقم 2020-0074/PT-RM المؤرخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

(4) عُيّن أربعة ممثلين للجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق في منصب وزير. وهم هارونا توريه، المتحدث السابق باسم الائتلاف المتحالف مع تنسيقية الحركات الأزوادية؛ وحمدو أغ ليان، الذي يمثل فصيل غامو في غاتيا ضمن الائتلاف؛ وموسى أغ الطاهر ومحمد ولد محمود اللذان يمثلان تنسيقية الحركات الأزوادية.

(5) فيما يلي المحافظون الجدد في المناطق الشمالية: كبير مفوضية الشرطة باكون كانتي في تمبكتو؛ والجنرال محمد ولد ميدو في تاوديني؛ والجنرال موسى تراوري في غاو؛ والعقيد فوديه ماليك سيسوكو في كيدال.

معها، الائتلاف، على توزيع المقاعد هذا، ووصفته بأنه أحادي الجانب وعديم الأهمية. وفي وقت لاحق، في 4 كانون الأول/ديسمبر 2020، علّقت تنسيقية الحركات الأزوادية مشاركتها في المجلس الوطني الانتقالي[6].

23 - وعُيّن عضوا في المجلس الوطني الانتقالي، محمد عثمان أغ محمدون المُدرج اسمه في قائمة الجزاءات (MLi.003)، والأمين العام لائتلاف شعب أزواد الذي عيّن نفسه متحدثا باسم الجماعات المسلحة التي تشكل جزءا من تنسيقية "الحركات العاملة وفق مبدأ الشمولية". واعترضت تنسيقية الحركات العاملة وفق مبدأ الشمولية على توزيع المقاعد، مشيرة إلى أن تعيين محمد عثمان يتناقض تناقضا واضحا مع نتائج مفاوضاتها مع وزير المصالحة الوطنية العقيد إسماعيل واغي، التي وُضعت أثناءها قائمة بأسماء مرشحي الجماعات المسلحة التي تجسّد "مبدأ الشمولية" في المجلس الوطني الانتقالي. وتضمّنت هذه القائمة، التي وافق عليها جميع ممثلي تنسيقية الحركات العاملة وفق مبدأ الشمولية، بمن فيهم محمد عثمان (انظر المرفق الثاني)، ثمانية أسماء مرتبة حسب ترتيب الأفضلية، وحاز محمد عثمان الترتيب الثالث فيها. ولكن لم يُعيَّن يونوسا توريه (التنسيقية الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة)، الذي كان الاسم الأول في القائمة، ولا بوبكر صديق ولد طالب (الحركة الشعبية لإنقاذ أزواد)، الذي كان ترتيبه الثاني فيها.

24 - ووفقا لما قررته لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي، أُدرج اسم محمد عثمان أغ محمدون في القائمة في 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 بسبب اتخاذه "إجراءات تعرقل تنفيذ الاتفاق أو تعرقله بالتأخّر المطوّل أو تشكّل تهديدا له". ويخالف تعيينه ممثلا للجماعات المسلحة التي تجسد "مبدأ الشمولية" في المجلس الوطني الانتقالي الاتفاق الموقع الذي تم التوصل إليه تحت رعاية وزير المصالحة الوطنية، ويستحضر ممارسات الحكومات المالية السابقة المتمثلة في استمالة قادة الجماعات المسلحة والتلاعب بهم، بمن فيهم محمد عثمان، ولا سيما من خلال جهاز أمن الدولة. وهذه الممارسات، كما ورد في تقرير الفريق السابق (S/2020/785/Rev.1)، كانت جزءا من استراتيجية الحكومة التي قوّضت تنفيذ الاتفاق، ولا سيما عن طريق زعزعة الثقة بين الأطراف الموقعة وإثارة الالتباس في المجتمع الدولي.

25 - ومن المتوقع أن يقوم المجلس الوطني الانتقالي، الذي يرأسه العقيد مالك دياو، وهو أحد قادة الانقلاب، بإقرار التشريعات ذات الأولوية، ومراجعة الدستور، وإقرار الإصلاحات الأخرى المنصوص عليها في الاتفاق. ولم تبدأ أي من هذه المهام الأساسية، حيث لا يزال المجلس ينشئ هيئاته الداخلية ويضع القواعد التنفيذية. ومن المتوقع أن يحدّ عدم مشاركة تنسيقية الحركات الأزوادية وغياب ممثل الائتلاف هارونا توريه وممثلي تنسيقية الحركات العاملة وفق مبدأ الشمولية من شرعية المجلس وقدرته التنفيذية على إجراء الإصلاحات اللازمة لتنفيذ الاتفاق.

جيم - التحضير للانتخابات في منطقتي تاوديني وميناكا وفي دائرتي المسترات وأشيبوغو

26 - مضت الحكومة الانتقالية قدما بعمل اللجنة الوطنية للتحضير للانتخابات في دوائر انتخابية جديدة، بما في ذلك في منطقتي تاوديني وميناكا وفي دائرتي المسترات وأشيبوغو. وكانت الحكومة السابقة قد أنشأت هذه اللجنة في نيسان/أبريل 2020، تنفيذا للقرار رقم 1 الصادر عن الحوار الوطني الشامل. واستأنفت اللجنة عملها في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بعد توقفها لمدة خمسة أشهر، وكان من

(6) بيان تنسيقية الحركات الأزوادية رقم 20/CD/CMA/2020 المؤرخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2020.

المتوقع أن تقدم لجنتها الفرعية المعنية بالمطالبات والمنازعات استنتاجاتها. وكما ورد في التقرير النهائي للفريق المقدم عام 2020، تضم هذه اللجنة ممثلين عن جميع الأطراف الموقعة، وقد انبثقت عن مفاوضات مطولة بين الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة، مما أدى إلى قيام وزارة إدارة الأقاليم واللامركزية بوضع خطة عمل مفصلة ومحددة زمنيا لها ميزانيتها (S/2020/785/Rev.1، الفقرات 18 إلى 21).

27 - بيد أن الحكومة الانتقالية لم تشر إلى ما إذا كان يتعيّن أيضا المضي قدما في خطة العمل المحددة زمنيا والمقيدة بميزانية التي وضعت للجنة. وسيكون تخصيص موارد محددة لهذه اللجنة الوطنية أمرا بالغ الأهمية لمشاركة الناس من مناطق الشمال في الانتخابات التشريعية لعام 2022. ويلاحظ الفريق أن خريطة الطريق الجديدة لتنفيذ الاتفاق التي وقعتها جميع الأطراف في 18 كانون الأول/ديسمبر 2020 لا تشير على وجه التحديد إلى تفعيل منطقتي تاوديني وميناكا ودائرتي المسترات وأشيبوغو بوصفها دوائر انتخابية.

دال - إعادة تفعيل إطار التشاور بين الماليين وإعادة وزارة المصالحة الوطنية لتكون هيئة التنسيق الحكومية لتنفيذ الاتفاق

28 - يحيط الفريق علما كذلك بإعادة الحكومة الانتقالية إنشاء وزارة المصالحة الوطنية بوصفها هيئة تنسيق لتنفيذ الحكومة للاتفاق والتواصل مع الموقعين الآخرين. وكذلك أعادت الحكومة الانتقالية تفعيل إطار التشاور بين الماليين، الذي عُلّقت اجتماعاته الأسبوعية التي كان يرأسها وزير المصالحة الوطنية، والتي يبدو أنه كان قد استعيض عنها في تشرين الأول/أكتوبر 2019 بلجنتين أخريين لم تُفعّلا أبدا (انظر S/2020/158/Rev.1، الفقرات 30 إلى 34).

29 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، رحّبت لجنة رصد الاتفاق بإعادة تفعيل إطار التشاور. وفي هذا الصدد، عقدت الأطراف حلقة عمل استغرقت أربعة أيام من 24 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 لصياغة خريطة طريق جديدة لتنفيذ الاتفاق، وقد وقعتها جميع الأطراف في 18 كانون الأول/ديسمبر 2020.

30 - وفي تقرير سابق، كان الفريق قد أكّد الأثر المعطّل لتوزيع الحكومة عملية الإشراف على تنفيذ الاتفاق على مختلف الوزارات والمؤسسات (S/2020/158/Rev.1، الفقرة 34). ويؤيّد الفريق توصية المراقب المستقل للاتفاق بأن تكون الهيئة الحكومية التي تتولى تنسيق تنفيذ الاتفاق موحدة وقوية ومزوّدة بالموارد الكافية، سواء كان ذلك العمل منظّما في إطار وزارة المصالحة الوطنية أو ملحقا بمكتب رئيس الوزراء[7]. ويوصي الفريق كذلك بأن تظهر زيادة نسبة مشاركة النساء في تنفيذ الآليات التي ستنشأ بموجب أحكام الاتفاق، من 3 في المائة إلى 30 في المائة، في أعمال إطار التشاور بين الماليين الذي أعيد تفعيله.

هاء - العثرات التي تعترض تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بموجب الاتفاق

31 - يوجّه الفريق الانتباه أيضا إلى العثرات التي قد تنشأ من جديد في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلة التي وافقت الأطراف على استئنافها[8] على النحو الذي أكدته مجددا الدورة الحادية

(7) Carter Center, “Report of the Independent Observer: Observations on the implementation of the Agreement on Peace and Reconciliation in Mali, resulting from the Algiers Process”, December 2020, p. 9.

(8) ينبغي أن تتألف الدفعة الثانية من 1 224 عنصرا، لكي تبلغ هدف إدماج 3 000 عنصر من الجماعات المسلحة الممتثلة بحلول 30 حزيران/يونيه 2020، على النحو الموصى به في قرار مجلس الأمن 2480 (2019).

والأربعين للجنة متابعة الاتفاق المعقودة في 18 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2020. وقد أدّى التنافس داخل الائتلاف والتدخلات الخارجية المتكررة إلى تأخير العملية بشكل كبير في الماضي بسبب الطعن في قوائم المرشـــحين للانضـــمام إلى برنامج نزع الســـلاح والتســـريح وإعادة الإدماج (S/2019/636 الفقرة 48). ونظرا للفصـــل الفعلي بين الفصـــائل والتوترات المســـتمرة فيما بينها (انظر الفقرة 40 أدناه) من المرجح أن تعود المســـألة إلى الواجهة بالنظر إلى إســـهامات الائتلاف في المرحلة الثانية من عملية نزع الســـلاح والتسـريح وإعادة الإدماج المعجلة. وعلاوة على ذلك، فإن اسـتمرار المنازعات والخلافات بشـأن تطبيق مبدأ الثلث وكيفية تطبيقه (انظر S/2020/785/Rev.1، الفقرة 29) – وفقا لمبدأ الثلث تتألّف كل وحدة من وحدات الجيش المعاد تشـكيلها من عدد متسـاو من أفراد كل طرف من الأطراف الموقعة الثلاثة في تكوينها وقيادتها – لا يزال يعرقل نشر السرية الثالثة للكتيبة في كيدال[9]. وإضـافة إلى ذلك، هناك تأخيرات، متعمدة أحيانا، في تدريب عناصـــر الجماعات المســـلحة التي أُعيد دمجها، وإســـناد الرتب، وإعادة نشـــرها (S/2019/636، الفقرة 45؛ S/2020/785/Rev.1، الفقرة 28؛ و S/2020/158/Rev.1، الفقرة 38) لا تزال تلقي بثقلها على معنويات الجنود المدمجين، وقد تثبط معنويات المرشـحين المقبلين على الانضـمام إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلة.

واو – الشواغل الإنسانية فيما يتعلّق بتنفيذ الاتفاق

32 – فيما يتعلق بتنفيذ عناصر المصالحة والشؤون الإنسانية والعدالة في الاتفاق، يلاحظ الفريق أن أحد الإجراءات ذات الأولويـة في خريطـة الطريق المعتمـدة في 18 كـانون الأول/ديســـمبر 2020 خلال الفترة الانتقالية هو مواصـــلة دعم عودة اللاجئين والمشـــردين، اعتبارا من كانون الثاني/يناير 2021[10]. وفي الماضـي، أبلغ الفريق عن عدم إحراز تقدم فيما يتعلّق بالهدف، المحدد أيضـا في خريطة طريق آذار/مارس 2018، وهو التعجيل بالعودة الآمنة والطوعية للاجئين، حيث لم يبذل أي طرف من أطراف الاتفاق أي جهد يذكر من أجل تهيئة ظروف مؤاتية لعودتهم (S/2019/636، الفقرات 40 إلى 42)[11].

33 – وفي ظل تزايد انعدام الأمن واسـتمرار التشـرد (انظر الفقرة 36 أدناه)، سـتسـتوجب تهيئة الظروف المؤاتية للعودة[12] على النحو الذي ينص عليه الاتفاق، جزئيا، إحراز تقدم في مجال الإصـــلاحات الأمنية والمؤسـسية، بما في ذلك الإصـلاحات القضـائية. وسـيسـتلزم ذلك إيلاء الأولوية لتوفير الخدمات الأساسية

(9) تقوم أفرقة مشـتركة للمراقبة والتحقق بفحص الكتائب المعاد تشـكيلها. وتقوم وزارة المصـالحة الوطنية بدفع أجور عناصـر الحركات المسلحة الأعضاء في هذه الأفرقة، وكذلك أجور أعضاء اللجنة التقنية المعنية بالأمن. وكانت المدفوعات قد تأخّرت لعدة أشـهر في عام 2020. ويبدو أن الأمور عادت إلى نصـابها وفقا لمذكرة مؤرخة 10 كانون الأول/ديسـمبر 2020 صـادرة عن قائد قوة البعثة المتكاملة شكر فيها الحكومة الانتقالية لقيامها بتسوية مسألة الشهور الأربعة من الأجور غير المدفوعة لأعضاء الأفرقة واللجنة.

(10) ينص البند 27 من خريطة الطريق التي وضـعت في كانون الأول/ديسـمبر 2020 على "*مواصـلة دعم عودة المشـرّدين واللاجئين (زيارة مخيمات اللاجئين، وتحديد ثلاثة مواقع للعودة وتهيئتها، وتقديم الدعم لنقل العائدين طوعا*".

(11) باسـتثناء كويغوما، حيث يسّـر المجلس الأعلى لوحدة أزواد، بالتعاون مع البعثة المتكاملة عودة 500 أسـرة مالية من مخيم مبيرا للاجئين في موريتانيا (S/2019/636، الفقرة 162). ومنذ ذلك الحين، أعلنت قيادة المجلس الأعلى لوحدة أزواد في كويغوما في 27 أيلول/سبتمبر 2020 عن انضمامها إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد.

(12) انظر المادة 49 من الاتفاقية.

اللازمة لمعيشة السكان المدنيين (التعليم والمياه والرعاية الصحية)، على النحو الذي أوصى به المراقب المستقل[13]، وكذلك ضمان الوصول الآمن للمعونة الإنسانية واستقلالها[14].

رابعا - الملاحظات على المستوى دون الوطني

ألف - الشواغل الإنسانية العامة

34 - جرت المستجدات السياسية والأمنية في المقاطعات الشمالية التي تناقش فيما بعد في سياق أزمة إنسانية طال أمدها في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في وسطه. ويتحمل السكان المدنيون وطأة العنف بين القبائل، والقتال بين الجماعات المسلحة، والتهديدات الإرهابية. وقد تفاقمت الحالة مع معاناة المجتمعات المحلية من مصاعب إضافية بسبب جائحة كوفيد-19. ويحيط الفريق علما بالأرقام والمؤشرات التالية لإجراء مزيد من التحقيقات بشأنها.

35 - ووفقا لتقريري الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2020/1281 الفقرتان 61 و 62، و S/2020/952 الفقرتان 62 و 63)، وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر 2020، وثّقت البعثة المتكاملة وقوع 575 هجوما ضد المدنيين في جميع أنحاء مالي، وكانت موبتي هي الأكثر تضررا. وأسفرت هذه الحوادث عن مقتل 557 مدنيا، وإصابة 625 بجروح، واختطاف 153 آخرين[15]. وبسبب تزايد انعدام الأمن، ارتفع عدد المشردين داخليا، من 000 250 شخص في آذار/مارس 2020 (S/2020/785/Rev.1، الفقرة 148) إلى نحو 000 311 شخص في تشرين الثاني/نوفمبر 2020[16].

36 - ويُذكر أن الأطفال يشكلون 62 في المائة من المشردين داخليا، ولا يزالون معرضين للخطر بوجه خاص[17]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أُفيد عن إغلاق 230 1 مدرسة بسبب انعدام الأمن، ويتوقف قرار إعادة فتح المدارس في بعض الحالات على ديناميات الجماعات المسلحة الداخلية المتقلّبة وتأثير الجماعات المتطرفة، كما كانت الحال في تمبكتو (انظر الفقرة 62)[18]. ووفقا لتقرير مشترك بين الوكالات صادر عن مجموعة الحماية العالمية، فقد ولّدت هذه الأزمة أشكالا جديدة من الاتجار بالأشخاص، من بينها الاتجار بالأطفال بغرض تشغيلهم في مناجم الذهب، ولا سيما في غاو وكيدال، ويؤثّر ذلك على الفتيان بشكل غير متناسب. وأشار التقرير أيضا إلى الاتجار بالأطفال لتجنيدهم واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة، مع ارتفاع عدد الحالات الموثقة لتجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة (أُبلغ عن 230 حالة

(13) Carter Center, “Report of the Independent Observer: Observations on the Implementation of the Agreement on Peace and Reconciliation in Mali, Resulting from the Algiers Process”, December 2020, p.13.

(14) انظر المادة 49 من الاتفاقية.

(15) يلاحظ أن التقريرين ذاتهما يقدمان تفصيلا لانتهاكات حقوق الإنسان في التقارير التي وثقتها البعثة المتكاملة (انظر S/2020/1281 الفقرتان 67 و 68، و S/2020/952 الفقرات 66 إلى 68).

(16) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) Mali, Factsheet, October 2020, 31 October 2020؛ و United Nations Children’s Fund (UNICEF), Mali Humanitarian Situation Report No. 11, 1-30 November 2020.

(17) UNICEF, Mali Humanitarian Situation Report No. 11, 1-30 November 2020.

(18) المرجع نفسه.

في النصف الأول من عام 2020). وقد أسهم التشرد وإغلاق المدارس والصعوبات الاقتصادية في تعرض الأطفال للاستغلال والاتجار[19].

37 - ولا يزال عدد حوادث العنف الجنساني مرتفعا، حيث سجلت آليات الحماية 411 4 حالة أُبلغ عنها في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2020، من بينها 443 1 حالة عنف جنسي، منها 187 حالة عنف جنسي مرتبط بالنزاع. وتقدّر نسبة الإناث من الناجين بنحو 99 في المائة، منهن 61 في المائة دون سن الثامنة عشرة[20]. ولاحظ الفريق في تقريره السابق أن حالات العنف الجنسي لا يُبلَّغ عنها على النحو الواجب بسبب الوصم الاجتماعي وانعدام الأمن الاجتماعي، وحدّد الإفلات من العقاب السائد باعتباره أحد الأسباب الجذرية للعنف الجنسي والجنساني (S/2020/785/Rev.1، الفقرة 139).

38 - ولا تزال الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني تواجه صعوبات شديدة في الوصول إلى السكان المدنيين. وفي فارابوغو (منطقة سيغو)، ورغم جهود الوساطة العديدة، انقطعت سبل العيش والمساعدة الإنسانية عن نحو 000 4 مدني منذ تشرين الأول/أكتوبر 2020، بسبب الحصار الذي تفرضه الجماعات المتطرفة[21]. وعلاوة على ذلك، كانت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والمرافق الطبية والعاملين فيها هدفا لأعمال العنف خلال العام الماضي في غاو وميناكا وتمبكتو وموبتي. ومع ذلك، لاحظت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني التحسن الذي طرأ مؤخرا في بلدة ميناكا[22]، بفضل مبادرة "ميناكا بلا أسلحة"[23].

باء - كيدال: تجدد التنافس بين فصائل الائتلاف بشأن أغيلهوك

39 - في تقرير منتصف المدة السابق، وصف الفريق التوترات التي وقعت في أغيلهوك وبالقرب منها، وهي بلدة ريفية وقرية في دائرة تيساليت في منطقة كيدال، عقب انشقاق الائتلاف في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 (S/2020/158/Rev.1، المرفق الخامس، الفقرة 8). وانشق فصيل من جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم (غاتيا)[24] بقيادة هابالا أغ حمزاتا عن القيادة المركزية برئاسة الجنرال غامو، محافظا على ارتباطه بجناح الحركة العربية الأزوادية في الائتلاف والتنسيقية الأولى للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة بقيادة هارونا توريه. وتسلّم هذا الأخير قيادة الفصيل المنشق عن ائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 الذي سعى إلى انتماء أقوى إلى تنسيقية الحركات الأزوادية.

(19) Global Protection Cluster, “Aftershock: Abuse, exploitation & human trafficking in the wake of COVID-19”, Global Protection Update, November 2020.

(20) تقرير سري، أيلول/سبتمبر 2020.

(21) UNHCR, “Rapport mensuel de monitoring de protection, Mali, N° 10 - octobre 2020”, published 16 November 2020.

(22) كان الفريق قد ذكر في وقت سابق أن المنظمات غير الحكومية قد علّقت أنشطتها في ميناكا في كانون الأول/ديسمبر 2019 واستأنفتها في آذار/مارس 2020، عقب انخفاض معدل الجريمة (S/2020/785/Rev.1، الفقرة 131).

(23) UNHCR, “Rapport mensuel de monitoring de protection, Mali, N° 12 - décembre 2020”, published 12 January 2021.

(24) المكون الرئيسي لائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014.

40 - ووقع الانشـــقاق خلال مؤتمر عُقد يومي 2 و 3 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2019 في إنامزيل، غرب أغيلهوك، وهو موطن أغ حمزاتا. وفي الوقت نفســـه، تعتبر أغيلهوك معقلا لقوات غاتيا الموالية لغامو في كيدال. وكانت التوترات التي وقعت في عام 2019 نتيجة قيام القوات التابعة لغامو في 6 كانون الأول/ديســمبر 2019 بإزالة نقطة تفتيش كانت قد أنشـــأتها حديثا غاتيا - تنســيقية الحركات الأزوادية في أشـــو القريبة، وحادث إطلاق نار اســـتهدف مركبة هابالا أغ أغالي، المســـتشـــار الخاص لحاكم كيدال والداعم لأغ حمزاتا، في 15 كانون الأول/ديسمبر 2019 (S/2020/158/Rev.1، المرفق الخامس، الفقرة 12).

41 - وبعد مرور عام على ذلك تحديدا، ظهرت التوترات مرة أخرى بعد أن أصدر رؤساء أركان تنسيقية الحركات الأزوادية والفصيل الموالي لهابالا أغ حمزاتا في الائتلاف قرارا في 12 كانون الأول/ديسمبر 2020 أعلنوا فيه إنشـــاء نقطة تفتيش مشـــتركة جديدة في أغيلهوك[25]. وفي 15 كانون الأول/ديســمبر، أصـــيب أغ أغالي نفسه في تبادل لإطلاق النار يُفترض أنه ناجم عن استياء داخل أسرته من انضمامه إلى الفصيل الموالي لهابالا أغ حمزاتا في غاتيا[26].

42 - واعتبر فصـــيل غاتيا الموالي لغامو إقامة نقطة التفتيش اســـتفزازا لأنها تتعارض مع تجميد مواقع الجماعات المســـلحة المتفق عليه في إطار وقف إطلاق النار الموقع في واغادوغو في عام 2013، ومتابعة وقف إطلاق النار هذا في إطار اللجنة التقنية المعنية بالأمن برئاســـة البعثة المتكاملة[27]. وعلاوة على ذلك، كان عرض القوة في أغيلهوك في 1 كانون الأول/ديسمبر وإعلان تنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف الذي رافقه[28] والذي مهّد الطريق لإقامة نقطة التفتيش محلّ شك كبير من ممثلي فصيل غاتيا الموالي لغامو.

43 - وكان أبرز المشاركين في اجتماع 1 كانون الأول/ديسمبر أحمدو أغ أسريو المدرج اسمه في قائمة الجزاءات (MLi.001)، الذي عُيِّن رئيسا للأركان العسكرية للفصيل المنشق عن ائتلاف الجماعات المسلحة في تشـــرين الثاني/نوفمبر 2019 (انظر S/2020/158/Rev.1، الفقرة 79)[29]. بيد أن محمد إلبو[30]، بصـــفته رئيس الأركان العســـكرية للائتلاف هو الذي وقّع البيان الذي أقام نقطة التفتيش، بدلا من

(25) انظر القرار في المرفق الثالث.

(26) اتصال بممثل غاتيا، 11 كانون الثاني/يناير 2020.

(27) انظر بلاغ الائتلاف، باماكو، 15 كانون الأول/ديسمبر 2020، متاح عبر الرابط التالي: https://www.facebook.com/GATIA.INFO/photos/a.1761836574040672/3448806895343623/، تم الاطلاع عليه في 19 كانون الأول/ديسمبر 2020.

(28) انظر الإعلان المشترك بين تنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف، أغيلهوك، 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، متاح عبر الرابط التالي: https://www.facebook.com/AGUELHOC/photos/a.2178195539071925/2782471228644350/، تم الاطلاع عليه في 4 كانون الأول/ديسمبر 2020.

(29) انظر لقطات فيديو من شريط الفيديو والصور في المرفق الرابع.

(30) اســـمه الحقيقي محمد مهري، ولا ينبغي الخلط بينه وبين محمد بن أحمد مهري (MLi.007). وهو أحد المقربين من هذا الأخير، وقد رافقه خلال الاجتماع الذي عقده الفريق مع الرجلين في 12 آذار/مارس 2020 في باماكو. ومحمد إلبو هو أيضـــا أحد المقربين من محمد ولد مَتالي (MLi008) وقد رافقه أثناء ســـفره إلى النيجر في انتهاك لحظر الســـفر المفروض على مَتالي في أيلول/سبتمبر 2019 (S/2020/158/Rev.1، الفقرة 47) وفقا للمعلومات التي قدمتها سلطات النيجر والمحفوظة لدى الأمم المتحدة.

أغ أسريو[31]. ويبدو أن أغ أسريو هو الذي يتولى القيادة الحقيقية للقوات، ولم يتدخل إلبو لصالح أغ أسريو إلا ليتفادى ظهوره البيّن للعيان وهو خاضع للجزاءات.

44 - وتجدر الإشارة إلى أن أغيلهوك موقع استراتيجي للتحكّم بطرق التهريب وحركة القوافل التي تحتوي على بضائع غير مشروعة المتوجّهة نحو الحدود الجزائرية. ويتخصص أغ أسريو في تنظيم مثل هذه القوافل بالتعاون مع شركاء من تنسيقية الحركات الأزوادية وجناح الحركة العربية الأزوادية في الائتلاف (انظر S/2019/636، الفقرتان 116 و 117).

45 - ورغم التخوّف من احتمال وقوع مواجهة بين فصائل متنافسة في الائتلاف بشأن أغيلهوك، فقد توسط قائد القوة في البعثة المتكاملة بصفته رئيسا للجنة التقنية المعنية بالأمن، في إبرام اتفاق بين فصيلي الائتلاف وتنسيقية الحركات الأزوادية، وذلك في نهاية كانون الأول/ديسمبر، وألزم الأطراف، في جملة أمور، بتقديم أي تعديلات في الترتيبات الأمنية إلى اللجنة للموافقة.

46 - وأعقب ذلك عقد اجتماع ثلاثي في النفيس يومي 7 و 8 كانون الثاني/يناير 2021، خلص إلى ضرورة إنشاء موقع مختلط عوضا عن ذلك بين أغيلهوك والنفيس. ولا يعني هذا الموقع المختلط إلا فصيل الائتلاف الموالي لهابالا أغ حمزاتا[32]. وعلى هذا النحو، يبدو أن ذلك يشكل حلا وسطا تم التفاوض عليه، بما يحفظ مركز القوات الموالية لغامو كقوة مهيمنة في أغيلهوك[33].

جيم - ميناكا: الائتلاف يعيد بسط سيطرته

47 - وصف الفريق في تقرير منتصف المدة السابق استراتيجية التوسّع الإقليمي التي تتبعها تنسيقية الحركات الأزوادية على حساب الجماعات المسلحة الموقعة الأخرى، مما أدى إلى وقوع حادثتي إطلاق نار في منطقة ميناكا (S/2020/158/Rev.1، الفقرات 12 إلى 19). وفي الأشهر الأخيرة أعاد الائتلاف - في إشارة هنا إلى قوات غاتيا الموالية لغامو وجناح قبيلة دوساحق في حركة إنقاذ أزواد - تأكيد موقفه تجاه تنسيقية الحركات الأزوادية في بلدة ميناكا وأنحاء من المنطقة من خلال مشاركته النشطة في مبادرة

(31) وقّع قرار 12 كانون الأول/ديسمبر عن تنسيقية الحركات الأزوادية رئيس الأركان العسكرية للمجلس الأعلى لوحدة أزواد، أشافغي أغ بوهادا، بدلا من رئيس الأركان العسكرية لتنسيقية الحركات الأزوادية محمد أغ نجيم.

(32) في صورة نُشرت على تويتر تمثل نقطة التفتيش الجديدة، نرى علم الائتلاف الذي يستخدمه الفصيل الموالي لهابالا أغ حمزاتا بجانب علم تنسيقية الحركات الأزوادية. الصورة متاحة عبر الرابط التالي: https://twitter.com/Amajagh/status/1348633449586941954/photo/2، تم الاطلاع عليها في 12 كانون الثاني/يناير 2020.

(33) قبل الاتفاق الثلاثي، كان فصيل الائتلاف الموالي لهابالا أغ حمزاتا، الذي يمثله حنون ولد علي، قد وقّع من جانب واحد، في 5 كانون الثاني/يناير، إعلانا في النفيس مع تنسيقية الحركات الأزوادية بعنوان "النفيس 3" في أعقاب اتفاقين سابقين بين تنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف في عامي 2015 و 2017، وكان الهدف من هذا الإعلان هو احترام مناطق نفوذ كل منهما بعد انتهاكات وقف إطلاق النار. وأنشأ الإعلان، ضمن مسائل أخرى، هيكلا للقيادة العسكرية بالتناوب. وعقد فصيل الائتلاف الموالي لغامو اجتماعات منفصلة مع تنسيقية الحركات الأزوادية في النفيس، مختتما جولة قام بها الجنرال غامو في شمال مالي بهدف التوصل إلى تفاهم مشترك مع تنسيقية الحركات الأزوادية بشأن المسائل السياسية والأمنية.

”ميناكا بلا أسلحة“ الناجحة[34]، فضلا عن انشقاق العديد من الأعضاء البارزين من قبيلة دوسحاق من المجلس الأعلى لوحدة أزواد في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

48 - والأهم من ذلك أن سيغيدي أغ ماديت، رئيس فرع إيدوغيريتان في قبيلة دوسحاق، استقال من منصبه كمنسق إقليمي لميناكا في المجلس الأعلى لوحدة أزواد. وكذلك انشق ابنه، محمد أغ سيغيدي، المتهم بقيادة هجوم على موقع غاتيا في 6 كانون الثاني/يناير 2018 (انظر S/2018/581، الفقرة 75)، عن المجلس الأعلى لوحدة أزواد لينضم إلى جناح قبيلة دوسحاق في حركة إنقاذ أزواد مع عناصر من فصيله. وكان قد أُطلق سراح أغ سيغيدي في إطار عملية تبادل أسرى من أجل الإفراج عن زعيم المعارضة سومايلا سيسي وثلاثة رهائن دوليين كانوا محتجزين لدى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

49 - ووفقا لممثل عن جناح قبيلة دوسحاق في حركة إنقاذ أزواد فقد أعلن أغ سيغيدي عن توبته. وفي الوقت نفسه، فإنه سيكون بانضمامه إلى جناح قبيلة دوسحاق في حركة إنقاذ أزواد أقل عرضة لمراقبة القوات الدولية لأن الجماعة المسلحة تتعاون تماما معها في جهودها لمكافحة الإرهاب. وتجدر الإشارة إلى أن قوات عملية بارخان أوقفت أباه، سيغيدي أغ ماديت، في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2020 لفترة وجيزة.

50 - وإلى جانب فرع إيدوغيريتان، فقد غيّر فرع تاباهو، من خلال قائده عمر أغ محمود، ولاءه من المجلس الأعلى لوحدة أزواد إلى جناح قبيلة دوسحاق في حركة إنقاذ أزواد. وتوازن إعادة انتظام قبيلة دوسحاق مع جناح القبيلة في حركة إنقاذ أزواد توسّع تنسيقية الحركات الأزوادية في شمال مالي، لا سيما على طول محور طريق ميناكا - أنديرامبوكان الاستراتيجي باتجاه النيجر.

دال - غاو: المصالح الاقتصادية تدفع بالمنافسة بين الجماعات المسلحة وتحثّها على التنسيق

51 - اندلعت دوامة من أعمال العنف في بلدة غاو في 16 آب/أغسطس 2020، عقب مقتل رجل عربي محلي يُفترض أنه ينتمي إلى جناح الحركة العربية الأزوادية في الائتلاف، على يد زمرة غاضبة اتهمته بقتل عنصر من غاندا كوي كان متمركزا بالقرب من السوق المركزية في اليوم نفسه. وفي هجوم انتقامي واضح، قُتل شخصان من جماعة سونغاي في ليلة 20 إلى 21 آب/أغسطس، نزل على إثره شباب سونغاي إلى الشوارع ونهبوا بعض الأعمال التجارية التي يملكها عرب. وقد استفزّ ذلك أفرادا عربا مسلحين ودفعهم إلى تسيير دوريات عدوانية في أحياء منطقة غاو في مركبات بيك آب.

52 - ونتيجة التدخل الفوري لقوات الأمن والدفاع المالية وعمليات التشاور فيما بين القبائل، لم يتدهور الوضع أكثر من ذلك. وأسفرت المشاورات عن توقيع مذكرة تفاهم بين ممثلي قبيلة سونغاي والقبائل العربية وقبائل الطوارق والفولاني. ومن جانب القبائل العربية، وقّع على مذكرة التفاهم هذه محمد ولد متالي، المدرج اسمه على قائمة الجزاءات، وبذلك أظهر نفوذه على العناصر العربية المسلحة.

53 - وفي حين لا يعني التنافس على المستوى الأصغر بين العناصر الفردية، الذي غالبا ما يكون ذا دوافع اقتصادية، وجود عداء بين الجماعات المسلحة على المستوى السياسي أو الاستراتيجي، إلا أنه قد

(34) تنطوي مبادرة ”ميناكا بلا أسلحة“ التي أطلقت في 24 أيلول/سبتمبر على دوريات لقوات الدفاع والأمن الوطنية تُسيّر في بلدة ميناكا، ودوريات لتنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف تُسيّر في ضواحي البلدة. وتحظى المبادرة بدعم البعثة المتكاملة وعملية بارخان. وكما ذكر أعلاه، أفادت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بتحسن في الحالة الأمنية منذ تشرين الثاني/نوفمبر، مما أتاح لها إعادة التفاوض بشأن إمكانية الوصول إلى البلدة. ولا تزال الحالة الأمنية خارج البلدة تتسم بالتقلب.

يشـــعل فتيل العنف بين القبائل. وفي منطقة غاو، فإن معظم أفراد غاندا كوي والتنســـيقية الأولى للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة من جماعة ســونغاي، وهم يشــاركون بصــورة خاصــة في التحكّم بطرق الدخول وتوفير الأمن للشـركات التجارية في البلدة. وتتكرر المناوشـات مع العناصـر المسـلحة الأخرى حول مراكز المراقبة. وفي الآونة الأخيرة، في 16 كانون الأول/ديســمبر 2020، هوجم مركزا مراقبة تابعين للتنســيقية الأولى للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة، أحدهما على الطريق المؤدية إلى كيدال والآخر في واباريا. وقد يكون المهاجمون عناصـــر من غاتيا، مما يشـــكل خطرا مماثلا في اســـتعداء الســـكان من قبائل سونغاي والطوارق[35].

54 - وزاد ازدهار أنشـــطة التعدين وما يرتبط بذلك من تدفق الناس إلى غاو من فرص الســـلب المتاحة للجماعات المسلحة وإمكانية فرضـها مخططات للحماية. ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة، ارتفع عدد المهاجرين الذين أُبلغ عن وصـولهم إلى غاو من صـفر تقريبا في نيسـان/أبريل 2020 إلى 000 4 مهاجر شـهريا في تشرين الثاني/نوفمبر 2020[36]. وأشار أكثر من نصفهم إلى أنّهم في طريقهم إلى مواقع التعدين بالقرب من إنتاهاكا في دائرة غاو[37]. وتلقى الفريق عدة تقارير عن قيام مسـلحين مجهولي الهوية بالاعتداء على عمال مناجم وتجار حرفيين وصلوا حديثا وسرقتهم، في مواقع التعدين وعلى الطريق وفي بلدة غاو نفسها.

55 - وأشـــار الفريق في التقرير النهائي (S/2020/785/Rev.1) إلى أن تنســـيقية الحركات الأزوادية والائتلاف أنشـأتا لجنة مشـتركة في حزيران/يونيه 2020 لتأمين أنشـطة التعدين والإشـراف عليها في دائرة غورما - راروس (منطقة تمبكتو)، وقد شملت أيضا تحصيل الضرائب. ويجري حاليا تنفيذ مبادرة مماثلة في إنتاهاكا، في إطار الدوريات المختلطة التي تُسـيّر على محاور طرق مختلفة خارج غاو. ووفقا لمشـغلين في قطاع التعدين، فإن غاتيا، بما في ذلك عناصر من الفصيلين، هي الأكثر مشاركة في تحصيل الضرائب في المواقع القريبة من إنتاهاكا، في حين تفرض كل من غاتيا والحركة الوطنية لتحرير أزواد ضـــرائب على المركبات والركاب على الطريق المؤدي إلى مواقع التعدين[38].

(35) في الوقت نفسـه، اعتُقل شـخصـان زعما أنهما أعضـاء في التنسـيقية الأولى للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة واتُهما بالتورط في عمليات سطو على محور غاو - غوسي في 28 كانون الأول/ديسمبر 2020. تقرير سري، 6 كانون الثاني/يناير 2021.

(36) يشـكل مواطنو النيجر معظم المهاجرين العابرين في غاو وفقا لأنشـطة الرصـد التي تضـطلع بها المنظمة الدولية للهجرة في محطة واباريا للحافلات، مما يشـير إلى أنهم أكبر مجموعة من الرعايا الأجانب العاملين في قطاع التعدين. انظر، المنظمة الدولية للهجرة، "Flow monitoring: Mali", results snapshot, No. 58 (November 2020), 17 December 2020 متاح على الرابط التـــالـــي: https://migration.iom.int/reports/mali-%E2%80%94-flow-monitoring-report-58-november-2020. وبالإضـافة إلى العمال الوافدين من النيجر، يأتي العمال من جميع أنحاء غرب أفريقيا، وكذلك من السـودان وتشـاد، ولكن لا يزال الماليون يشكلون القوة العاملة الرئيسية في مواقع التعدين.

(37) تقع إنتاهاكا على بعد 50 كيلومترا غرب غاو على الطريق الرئيســـي المؤدي إلى غوســـي، في حين يقع موقع التعدين الرئيســـي، إنبغتان، على بعد حوالي 22 كيلومترا شمال غرب إنتاهاكا، حيث يعمل ما بين 000 2 و 000 4 من عمال المناجم.

(38) تفرض ضرائب على الحفر في مواقع التعدين تتراوح بين 000 2 و 000 5 فرنك أفريقي في الأسبوع، في حين تفرض ضريبة قدرها 000 20 فرنك أفريقي شـهريا على آلات الحفر الهوائي المحمولة. وتخضـع المركبات لضـريبة قدرها 000 10 فرنك أفريقي والركاب لضـريبة قدرها 000 2 فرنك أفريقي لكل مرور. اتصـال بمشـغل أحد مواقع التعدين، 9 كانون الأول/ديسـمبر 2020؛ وتقرير سـري، 23 تموز/يوليه 2020.

56 - وتاريخيا، كانت إنتاهاكا معقلا لقوات غاتيا الموالية لغامو، ويُظهر وجود الحركة الوطنية لتحرير أزواد وقوات غاتيا الموالية لهابالا أغ حمزاتا فيها[39] أنها جزء من استراتيجية توسّع تنسيقية الحركات الأزوادية في منطقة غورما الأكبر، كما لاحظ الفريق في تقريره النهائي السابق (S/2020/785/Rev.1، الفقرتان 123 و 124).

57 - واعترف ممثل عن غاتيا للفريق بأن التعاون بين تنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف لم يحقق مستوى الأمن المطلوب في مواقع التعدين في إنتاهاكا، حيث انشغلت تلك القوات بفرض الضرائب[40]. وإلى جانب عمليات السطو واحتمال تسلل الجماعات الإرهابية المسلحة إلى مواقع التعدين[41]، هناك شواغل أخرى تتعلق بالسلامة وعمالة الأطفال. وتفيد التقارير بأن الأطفال يُستخدمون في أعمال خطرة في مناجم إنتاهاكا، حيث يسحقون الحجارة يدويا. وقد أسهم إغلاق المدارس في غاو منذ آذار/مارس 2020 في توجيه الأطفال إلى المناجم.

هاء - تمبكتو: اندلاع أعمال العنف في لرنب ومحاولة ائتلاف شعب أزواد وهوكا هوكا أغ الحسيني توسيع نطاق نفوذهما

58 - في 23 تموز/يوليه و 2 آب/أغسطس 2020، اندلعت أعمال العنف مرة أخرى في موقعين بالقرب من بلدة لرنب الحدودية الاستراتيجية بين عناصر من جناح الحركة العربية الأزوادية في الائتلاف، الذين يدعمون قبيلة أولاد إعيش، من جهة، وميليشيا ترمز، التي يدعمها جناح الحركة العربية الأزوادية في التنسيقية. وشكلت هذه الحوادث المماثلة لتلك التي وقعت في عام 2019 انتهاكات لوقف إطلاق النار (انظر S/2019/636، الفقرة 72، و S/2020/158/Rev.1، الفقرة 9، و S/2020/785/Rev.1، الفقرتان 97 و 98)، وأودت المواجهات بحياة نحو 16 شخصا[42]. وفي آب/أغسطس، بادر حاكم تمبكتو بعملية وساطة بدعم من البعثة المتكاملة، مما هدأ الوضع على ما يبدو لعدم الإبلاغ عن وقوع حوادث أخرى بعد ذلك.

59 - وفي 2 تموز/يوليه 2020، أطلق ائتلاف شعب أزواد، الذي لا يزال يرأسه عضو المجلس الوطني الانتقالي، محمد عثمان آغ محمدون (MLi.003) عملية "تافلست" بهدف تسيير دوريات أمنية في دائرتي غوندام ونيافونكي انطلاقا من قاعدة عملياته الرئيسية في سومبي بقيادة العقيد القاسوم أغ عبد الله[43]. وأعلن ائتلاف شعب أزواد أنه استعاد مركبة مسروقة وبعض الدراجات النارية التي كانت قد سُرقت أيضا، ولكن القدرة على القيام بعملية أو مواصلة تنفيذها في منطقة جغرافية كبيرة أمر غير مضمون بالنظر إلى عدد

(39) نُشرت صور على مواقع التواصل الاجتماعي لسيارة قرب منجم في إنتاهاكا تحمل علم ائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 الذي يستخدمه الفصيل المنشق (انظر الصور في المرفق الخامس).

(40) مقابلة هاتفية مع ممثل غاتيا، 11 كانون الثاني/يناير 2021.

(41) ألمح مشغّلو مواقع التعدين إلى احتمال وجود أعضاء من تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى أو داعمين ناشطين له في مجال التعدين في إنتاهاكا، ولكن ليس بحوزة الفريق معلومات جازمة بهذا الشأن.

(42) تقرير سري، 14 آب/أغسطس 2020.

(43) تهجئة بديلة القاسم آغ عبد الله Alkassim Ag Abdallah. أورد الفريق في تقريره النهائي المقدّم عام 2018 معلومات عن تورطه في الهجومين اللذين نُفّذا ضد معسكر القوات المسلحة المالية في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2017 وفي 27 كانون الثاني/يناير 2018 (S/2018/581، الفقرات 111-113).

المقاتلين المحدود[44]. ومع ذلك، أعلن العقيد القاسوم في 3 كانون الثاني/يناير عن إنشاء مراكز أمنية بالقرب من تونكا، في تسجيل فيديو يظهر فيه نحو 25 مقاتلا مسلحا يتظاهرون بأنهم يعملون بالتنسيق مع قوات الدفاع والأمن المالية[45]. ومع ذلك، فقد أزالت القوات المسلحة المالية نقطتي التفتيش في اليوم نفسه، وأصدرت تعليمات لعناصر ائتلاف شعب أزواد بالعودة فورا إلى سومبي[46].

60 - وتونكا هي أيضا البلدة التي أُعيد فيها فتح المدارس خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020 بعد التفاوض مع الجماعات المسلحة الإرهابية والوساطة بينها تحت رعاية هوكا هوكا أغ الحسيني (MLi.005)[47]، وتفرض هذه الجماعات الآن شروطا على النظام التعليمي على حساب المؤسسات الحكومية المسؤولة. غير أن الهجوم الذي شُنّ في 27 تشرين الثاني/نوفمبر على مدرسة أعيد فتحها، ونُسب إلى عناصر متطرفة من الفولاني[48]، قد يشير إلى وجود خلاف بين عناصر الطوارق وعناصر الفولاني في جماعة نصرة الإسلام والمسلمين مما يعرض إعادة فتح المدارس للخطر.

61 - ويشير الفريق كذلك إلى تزامن الإعلان عن إعادة فتح المدارس في تونكا في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 مع اجتماع قبائل إدنان في أشاران من 14 إلى 16 تشرين الثاني/نوفمبر، الذي جرى دعما للمفاوضات مع الجماعات المتطرفة التي يقودها إياد أغ غالي وأمادو كوفا، والذي عُيّن خلاله هوكا هوكا أغ الحسيني قاضيا أعلى لمنطقة تمبكتو[49]. وقد نظّم هذا الاجتماع حمه أغ محمد، وهو مسؤول كبير في شركة كهرباء مالي *Electricité du Mali*[50] المملوكة للدولة المالية وعبد الله أغ محمد، الذي يُشتبه منذ فترة طويلة في انتسابه إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين[51]. ويأتي هذا المؤتمر في أعقاب سلسلة من المبادرات المثيرة للجدل هدفت إلى تصدير حمه آغ محمد ليصبح جهة فاعلة رئيسية في منطقة تمبكتو وفي باماكو، وهو كان قد أعلن عن تنصيب نفسه منسقا لائتلاف السلطات التقليدية في مالي الذي أعلنه هو[52]. وسيواصل الفريق التحقيق في هذه المبادرات ويقيّم ما إذا كانت أنشطته تؤخر أو تعرقل تنفيذ الاتفاق أو أنها كانت تهدف إلى ذلك.

(44) تقرير سري، 20 تموز/يوليه 2020.

(45) فيديو متاح عبر الرابط التالي https://www.facebook.com/azawad.cpa، تم الاطلاع عليه في 12 كانون الثاني/يناير 2021 – لقطة شاشة في الملحق السادس.

(46) تقرير سري، 11 كانون الثاني/يناير 2021.

(47) لهوكا هوكا علاقة راسخة من الدعم المتبادل مع الأمين العام لائتلاف شعب أزواد محمد عثمان آغ محمدون (انظر S/2018/581، الفقرة 99، و S/2020/158/Rev.1، المرفق الخامس، الفقرة 15).

(48) تقرير سري، 4 كانون الأول/ديسمبر 2020.

(49) تم الحصول على الإعلان من مصدر سري في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، انظر المرفق السابع.

(50) ضلع حمه أغ محمد أيضا في قيام شركة سيبات بتركيب مولدات فيها خلل في كيدال، كما ورد في الفقرة 58 من S/2019/636.

(51) للاطلاع على معلومات أساسية عن عبد الله أغ محمد، المعروف باسم عبد الحي أغ محمدون، انظر الفقرة 58 من الوثيقة S/2019/137 والفقرة 15 من المرفق الخامس من الوثيقة S/2020/158/Rev.1.

(52) انظر المرفق الثامن.

62 - وأخيرا يشير الفريق إلى إنه ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2020 عادت نحو 100 أسرة من اللاجئين الماليين من بوركينا فاسو والجزائر إلى موقع تامجرت الواقع على بعد 10 كيلومترات جنوب شرق بلدة تمبكتو[53]. ولم تتوفر للفريق أية معلومات عن ظروف هذه العودة.

(53) تقرير سري، 2 كانون الأول/ديسمبر 2020.

المرفق الأول

رسالة من محمد بن أحمد مهري إلى الفريق، وردت في 23 أيلول/سبتمبر 2020

Monsieur Mohamed Ben Ahmed Mahri
Commerçant de nationalité malienne
Domicilié à Gao.
Tel :
Email:

Bamako, le 23 SEPTEMBRE 2020

A
Monsieur le Point Focal du Conseil
De Sécurité de l'ONU.

Objet : Contestation des accusations tenues dans le rapport final du Groupe d'expert créé par la résolution 2374 (2017) du Conseil de sécurité sur le Mali et renouvelé en application de la résolution 2484 (2019)

Monsieur le Point Focal,

Il m'est revenu de constater que j'aie été accusé à tort par le rapport final du groupe d'experts créé en application de la résolution 2374(2017) du Conseil de sécurité sur le renouvelé en application de la résolution 2484 (2019).

Ce rapport en ***sa page numéro 23, titre intitulé : Saisies de drogues : mises à jour et cas récents »,*** m'associe à un réseau de trafiquant de drogues sur la base des simples affirmations venant des sources dites confidentielles, tel qu'il ressort dudit rapport.

Je tiens à vous préciser que les propos tenus dans le rapport sont sans fondements, en ce qu'ils ne sont étayés d'aucun élément de preuve. Cela est qu'autant plus vrai que le rapport fait des suppositions à la susvisée à mon égard, toute chose qui démontre que le rapport n'est pas certains de ce qu'il avance.

Je n'appartiens à aucun réseau de trafic de drogue encore moins à un mouvement ou groupes armées sévissant au nord du Mali.

Je suis un simple citoyen malien (operateur économique) qui se conforme au respect strict des lois de la nation.

Mon nom a été cité dans cette affaire par des individus mal intentionnés qui n'ont d'autre but que de me nuire.

Ledit rapport a cité des personnes qui auraient été poursuivies et condamnées par des juridictions pour les faits de trafique de drogues, parmi lesquelles je ne fais pas partie.

Mon domicile est connu au Mali et jusqu'à preuve du contraire, aucune poursuite n'est engagée en mon encontre relativement aux faits évoqués dans le rapport qui constituent des infractions, encore moins qu'un jugement me condamnant soit rendu concernant lesdits faits.

Les accusations tenues à mon égard dans le rapport, constituent une atteinte grave à mes droits fondamentaux, notamment la présomption d'innocence consacrée par la constitution malienne ainsi que la déclaration universelle des droits de l'homme.

Lesdites accusations portent également une atteinte à ma réputation, toute chose qui me cause un énorme préjudice.

Par conséquent, je conteste farouchement les propos tenus dans le rapport en cause à mon égard et vous demande humblement de prendre des dispositions idoines afin que mes droits ne subissent d'aucune atteinte.

Comptant sur votre compression habituelle, je vous prie de croire Monsieur, à l'expression de mes sentiments distingués.

Monsieur Mohamed Ben Ahmed Mahri

[redacted]

المرفق الثاني

قائمة المرشحين للمجلس الوطني الانتقالي الذين يمثلون "تنسيقية الحركات العاملة وفق مبدأ الشمولية"

PROPOSITIONS DE MEMBRES DU CONSEIL NATIONAL DE TRANSITION (CNT)

Au titre des mouvements de l'inclusivité

(Par ordre de priorité)

1. Monsieur Younoussa TOURE, CMFPR2 ; 66 80 70 12 / 76 41 91 34
2. Monsieur Boubacar Sidigh TALEB, CMI ; 73 56 24 80
3. Monsieur Mohamed Ousmane AG MOHAMEDOUNE, CPA ; 60 36 01 01
4. Monsieur Hamma AG MAHMOUD, CMI ; 73 56 24 80
5. Monsieur Moussa AG INTAZOUME, CMFPR2 ; 74 74 52 04
6. Monsieur Attay AG ABDALLAH, CPA ; 60 36 01 01
7. Monsieur Hamadi AG IBRAHIM, CMI ; 73 56 24 80
8. Monsieur Ahmadou IBRAHIM, CMI ; 73 56 24 80

Bamako, le 11 novembre 2020

Pour l'Inclusivité

Pour la CMFPR2,

Younoussa TOURE
Vice Président
Membre du CSA

Pour la CPA,

Mohamed Ousmane Ag Mohamedoune
Membre du CSA

Pour la CMI,

Monsieur Boubacar Sidigh TALEB
Le Coordinateur

المرفق الثالث

قرار تنسيقية الحركات الأزوادية – الائتلاف (الفصيل الموالي لهابالا) بإقامة نقطة تفتيش في أغيلهوك[1]

COORDINATION DES MOUVEMENTS DE L'AZAWAD (CMA) et

LA PLATEFORME DES MOUVEMENTS DU 14 JUIN 2014 D'ALGER

Conformément à la déclaration dite d'Adjelhoc en date du 1er Décembre 2020 et sur la demande des populations, les deux entités décident de la création d'un poste mixte à Adjelhoc.

Ledit poste est chargé de la sécurisation et la libre circulation des personnes ainsi que de leurs biens sans distinction de leur obédience politique.

Il est tenu au respect des engagements pris par les deux parties.

Les autorités civiles et militaires signataires de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au mali issu du processus d'Alger, de la MINUSMA et de Barkhane sont priées à faciliter, apporter concours et assistance en cas de besoin au dit poste.

Cette décision prend effet à compter de sa date de signature et sera publiée partout où besoin sera.

Kidal, le 12 Décembre 2020

POUR LA CMA

ACHAFGUI AG BOUHADA
Chef d'Etat Major Général

POUR LA PLATEFORME

Plate Forme du 14 Juin 2014 Coordinateur

MOHAMED ELBOU
Chef d'Etat Major

(1) حصل عليه الفريق من مصدر سري في 15 كانون الأول/ديسمبر 2020.

المرفق الرابع

وجود أحمدو أغ أسـريو في أغيلهوك في 1 كانون الأول/ديسـمبر 2020 والأيام القريبة من هذا التاريخ

أحمدو أغ أسريو في صورة نشرت في 5 كانون الأول/ديسمبر 2020 وهو يقف بجوار هابالا أغ حمزاتا على يمين الصورة[1]

صورة ثابتة من تسجيل فيديو لتفتيش القوات في أغيلهوك في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020 تظهر أغ أسريو وهو يرتدي نفس العمامة السوداء والسترة[2]

(1) صورة فوتوغرافية ونص تفسيري متاحان في https://www.facebook.com/AGUELHOC/photos/a.2178195539071925/2785069975051142، تم الاطلاع عليهما في 11 كانون الثاني/يناير 2020.

(2) تسجيل فيديو حصل عليه الفريق من مصدر سري في 18 كانون الأول/ديسمبر 2020.

المرفق الخامس

لقطة من تســـجيل فيديو تظهر مركبة تحمل علم فصـــيل الائتلاف (الموالي لهابالا أغ حمزاتا) في مواقع التعدين بالقرب من إنتاهاكا[1]

(1) https://twitter.com/i/status/1308785582512930816، تم الاطلاع عليه في 14 كانون الثاني/يناير 2021.

المرفق السادس

لقطة من تسجيل فيديو يعلن إنشاء المواقع الأمنية بالقرب من تونكا[1]

(1) متاح عبر الرابط التالي https://www.facebook.com/azawad.cpa، تم الاطلاع عليه في 12 كانون الثاني/يناير 2021.

المرفق السابع

إعلان عقب اجتماع قبيلة إدنان في أشاران، 14-16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020[1]

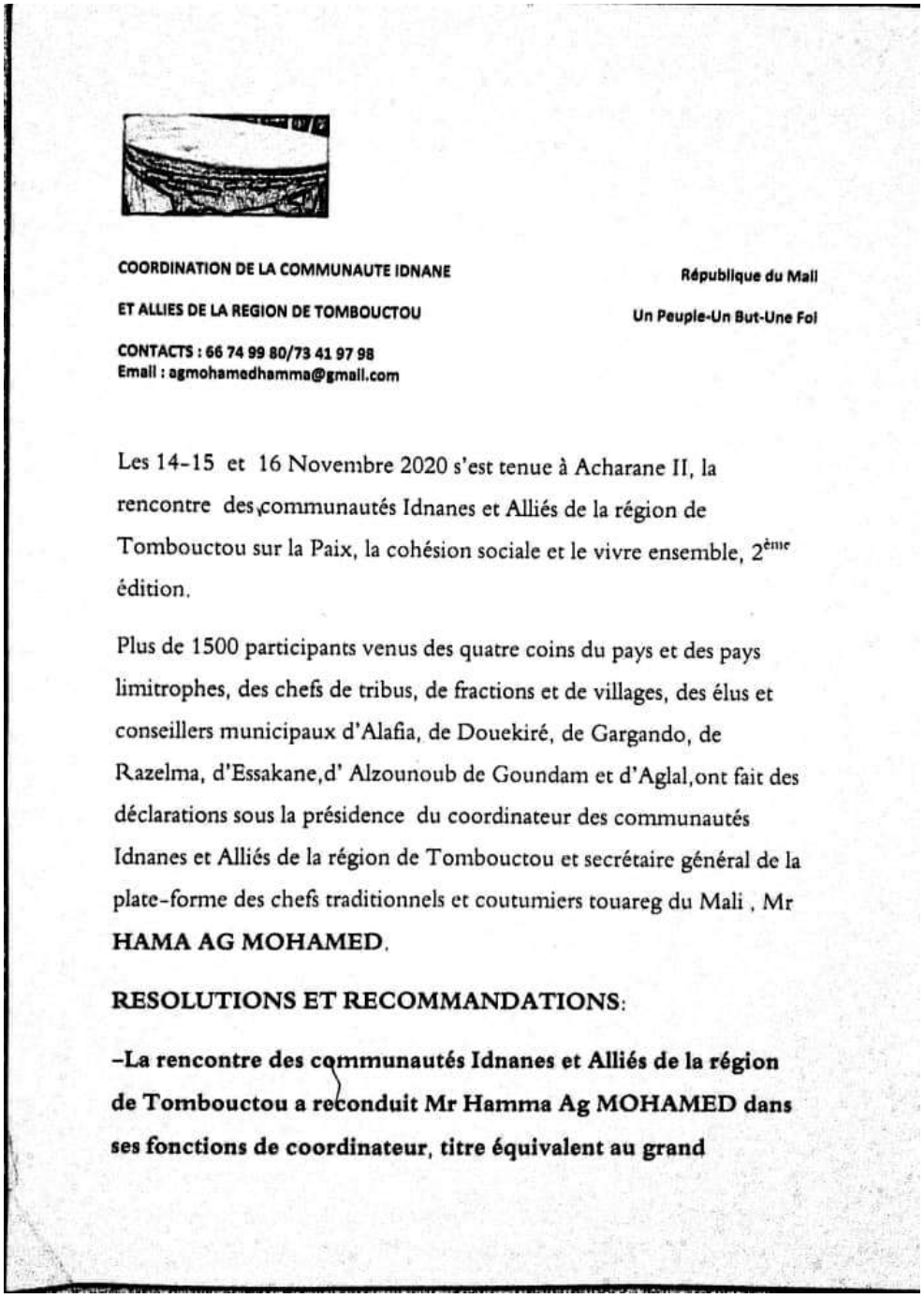

COORDINATION DE LA COMMUNAUTE IDNANE

ET ALLIES DE LA REGION DE TOMBOUCTOU

CONTACTS : 66 74 99 80/73 41 97 98
Email : agmohamedhamma@gmail.com

République du Mali

Un Peuple-Un But-Une Foi

Les 14-15 et 16 Novembre 2020 s'est tenue à Acharane II, la rencontre des communautés Idnanes et Alliés de la région de Tombouctou sur la Paix, la cohésion sociale et le vivre ensemble, 2ème édition.

Plus de 1500 participants venus des quatre coins du pays et des pays limitrophes, des chefs de tribus, de fractions et de villages, des élus et conseillers municipaux d'Alafia, de Douekiré, de Gargando, de Razelma, d'Essakane,d' Alzounoub de Goundam et d'Aglal,ont fait des déclarations sous la présidence du coordinateur des communautés Idnanes et Alliés de la région de Tombouctou et secrétaire général de la plate-forme des chefs traditionnels et coutumiers touareg du Mali , Mr **HAMA AG MOHAMED**.

RESOLUTIONS ET RECOMMANDATIONS:

-La rencontre des communautés Idnanes et Alliés de la région de Tombouctou a reconduit Mr Hamma Ag MOHAMED dans ses fonctions de coordinateur, titre équivalent au grand

(1) وثيقة حصل عليها الفريق من مصدر سري في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

AMENOCAL et le désigne comme seul représentant de nos communautés auprès des pouvoirs publics pour la région de Tombouctou.

-La communauté des Idnanes et Alliés de la région réitère leur confiance à Monsieur Houka-Houka Ag ALHOUSSEINI et le désigne comme CADI suprême de la région de Tombouctou et demande aux autorités nationales et locales et aux partenaires au développement de l'apporter assistance pour exercer pleinement ses fonctions.

1-Les participants s'engagent dans une union sacrée autour du coordinateur **Hamma Ag MOHAMED** pour l'atteinte des objectifs visés et mission assignées à la coordination ;

2-la rencontre a décidé l'implication des communautés Idnanes dans la sécurisation des axes routiers avec l'ensemble des autres acteurs impliqués dans le domaine.

3-soutient la relance sans délai des négociations avec les groupes radicaux Maliens dont les chefs de files sont **Iyad Ag GHALY** et **Amadou KOUFA**

4- la Communauté des Idnanes de la région de Tombouctou ainsi que le Conseil suprême des Idnanes ne ménageront aucun effort pour soutenir les autorités de la transition afin de réussir la mission qui leur a été confiée par le peuple Malien.

5-La rencontre demande l'accélération du processus de désarmement, de démobilisation et de réinsertion des combattants de tous les mouvements armés ;

6-La rencontre demande l'amélioration de la desserte en eau en vue d'un accès facile aux populations déshéritées ;

7- La rencontre demande aux autorités l'opérationnalisation de la région de Taoudéni sous réserve qu'aucune communauté ne se sente exclue ;

8-La rencontre demande l'organisation d'un retour soutenu de populations refugiées en Mauritanie, au Burkina fasso au Niger et en Algérie ;

9-La rencontre demande aux autorités et aux partenaires au développement la réinsertion socio-économique des populations déplacées et refugiées ;

10-La Communauté des Idnanes et Alliés s'inscrivent dans une dynamique de soutien aux forces armées et de sécurité pour la sécurisation de la région de Tombouctou ;

11-La rencontre recommande la résolution des conflits liés aux problèmes fonciers en priorisant la justice traditionnelle sous le sceau du **CADI ;**

12-La Communauté des Idnanes et Alliés de la région de Tombouctou remercient vivement les Famas (Forces armées Maliennes et de sécurité)

et la CMA (Coordination des Mouvements de l'Azawad) pour leur appui à la réussite de l'événement.

Acharane II le 15 Novembre 2020

ONT SIGNE

Hamma Ag MOHAMED

Houka Houka Ag ALHOUSSEINI

Abdoul Haye Ag MOUHAMEDOUNE

Mohamed Ousmane Ag Mohamed dit IMBOUKE

Efad Ag MOUHAMEDOUNE

Amgar Ag EHIYA

Mohamed Ali Ag MAOULOUD

Abougour Ag ALMOULOUD

Mohamed Mahmoud Ag BAIDADJI

Abdou Salam Ag TWAF

المرفق الثامن

لقطة من شريط فيديو لمقابلة مع حمه أغ محمد نشرت بتاريخ 23 آب/أغسطس 2020[1]

(1) متاح عبر الرابط التالي https://www.youtube.com/watch?v=7SPhh4S733o، تم الاطلاع عليه في 18 كانون الثاني/يناير 2021.